

حمادة يتحدث عن ضغوط خارجية لتشكيلها وبري يربط معركتها بانتخابات الرئاسة الحكومة اللبنانية في أرجوحة تنازع الحقائق الوزارية وآلان عون لـ «الأنباء»: «الطاسة ضايعة»!

بيروت - عمر حنجر

المؤكد ان القوى الإقليمية باتت تريد حكومة في لبنان، لكن القيادات اللبنانية المتنازعة على وزارة النفط، قبل خروج النفط من قعر البحر، ثم على وزارة المال المهتدة بالإفلاس، وربما على وزارة الخارجية التي أفلتت أبواب لبنان على الخارج، هذه القيادات فقدت بقايا الحياء الوطني الذي كانت تعتبره به، وانطلقت في لعبة المحاصصة.

وهكذا يعيش اللبنانيون منذ 10 أشهر في دوامة الاتصالات والمبادرات والمساعي الى جانب استقراء الأسباب والمعطيات واستنتاج الدوافع الخارجية.

آخر حلقات التشاور كانت بين الرئيس ميشال سليمان والرئيس المكلف تمام سلام، ودار البحث في كيفية حل العقدة العويصة المتمسكة بوزارتي النفط والاتصالات ووزارة المال السبائية، وبدا من امتناع سلام عن التصريح بعد اللقاء الذي دام ساعة ونصف الساعة ان العقدة ما زالت على أشدها.

وكان سلام استقبال الوزير وائل أبوفاور الذي يقوم بجولات موكبية لتدوير الزوايا بناء على تكليف من النائب وليد جنبلاط، ثم زار أبوفاور الرئيس نيته بري، وخرج مع الوزير وائل أبوفاور وعلى وجهيهما علامات التعجب، ما يعني ان رئيس المجلس، الذي يعني على التخلي عن وزارة الخارجية التي تشغلها كتلته منذ البدء بتطبيق «الطائف» لمفيل الإحباط بوزارة المال، رفض بصورة التنازل عن هذه الوزارة لكتلة عون، لأسباب وجهية، على حد ما تقول مصادر، وأقل هذه الأسباب ان مالية الدولة في وضع بالغ الصرج، ولا أحد يغامر بوضعها بعمدة أي من أعضائها بعد الانتخابات، في وزارة الطاقة والاتصالات،



رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي مستقبلا الوزير وائل ابو فاعور (محمود الطويل)

الجميل يرد موافقة الكتاب على المشاركة في الحكومة إلى الرغبة في مواجهة حزب الله لا الجلوس إلى جانبه

وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الخارجية. ويبدو ان حزب الله طلب المزيد من الوقت لإرضاء عون. وعلمت «الأنباء» ان الحزب لا يمانع في إبقاء الطاقسة والاتصالات مع عون، لكنه لا يبدو متحمسا لإعطائه وزارة المال ايضا، فيما ترفض قوى 14 آذار تسليمه وزارة الخارجية بعد التجارب المبررة مع الوزير عدنان منصور ومن سبقة. العاملون على مشروع تشكيل الحكومة ضاقوا ذرعا، حتى ان حزب الله تخلى عن دور الوسيط في إقناع العماد ميشال آلان عون بتدوير الزوايا. لكن هؤلاء حققوا إنجازا يتيمسا وهو تمديد مهلة المفاوضات «الحكومية» الى الخميس المقبل. إلا ان التعبير الإصقوع المرحلة قد يكون صذر عن النائب آلان عون الذي رأى لـ«الأنباء» الطاسة ضايعة، وكل يوم فكرة، هناك حكومة ولكن متى؟ الله اعلم.

وأخر العروض إسناد وزارة الخارجية التي هي الآن بيد حركة أمل، الى التيار الوطني الحر، بعدما تعذر إقناع الرئيس نبيه بري ومعه قوى 14 آذار بإعطاء وزارة المال لهذا التيار،

لكن الوزير جبران باسيل، نفى ان يكون التيار تبلغ اي اقتراح كهذا من الرئيس تمام سلام، فيما يبدو فريق 14 آذار متمسكا بهذه العقيدة الوزارية، وقد ازداد تمسكا بعدما تناهى اليه الى المطروح إعطاء هذه الوزارة الى «الوزير الجوكر» جبران باسيل. في ذلك، فإن هذا الطرح آثار إشكالية تتعلق بالحصصة المارونية في الحقائق السياسية الأربعة، فإذا أعطيت لوزير ماروني من كتلة عون، فإن الوزير الماروني الوسطي الذي يختاره الرئيس سليمان، سيستبعد عن وزارة الدفاع، إضافة الى ان الحصصة الأثروندكسية التي كانت ستبقى في الخارجية بإعطائها لنائب رئيس الحكومة الحالي سمير مقل، وهو من حصصة الرئيس سليمان، لكن يبدو ان الرئيس سلام ليس متحمسا للفكرة لأنه يدرك ان إعطاء الخارجية لعون سيحتج عليه التنازل عن «الداخلية» التي يريدتها لفرسقه، لمصلحة 14 آذار، فضلا عن ان 14 آذار لم يظهر الاستعداد للتفاوض على موقع وزير الخارجية، في حين أكد النائب سامي الجميل ان الخارجية ستكون لفريق 14

الوزير جبران باسيل، نفى ان يكون التيار تبلغ اي اقتراح كهذا من الرئيس تمام سلام، فيما يبدو فريق 14 آذار متمسكا بهذه العقيدة الوزارية، وقد ازداد تمسكا بعدما تناهى اليه الى المطروح إعطاء هذه الوزارة الى «الوزير الجوكر» جبران باسيل. في ذلك، فإن هذا الطرح آثار إشكالية تتعلق بالحصصة المارونية في الحقائق السياسية الأربعة، فإذا أعطيت لوزير ماروني من كتلة عون، فإن الوزير الماروني الوسطي الذي يختاره الرئيس سليمان، سيستبعد عن وزارة الدفاع، إضافة الى ان الحصصة الأثروندكسية التي كانت ستبقى في الخارجية بإعطائها لنائب رئيس الحكومة الحالي سمير مقل، وهو من حصصة الرئيس سليمان، لكن يبدو ان الرئيس سلام ليس متحمسا للفكرة لأنه يدرك ان إعطاء الخارجية لعون سيحتج عليه التنازل عن «الداخلية» التي يريدتها لفرسقه، لمصلحة 14 آذار، فضلا عن ان 14 آذار لم يظهر الاستعداد للتفاوض على موقع وزير الخارجية، في حين أكد النائب سامي الجميل ان الخارجية ستكون لفريق 14

ضمن عنقود التعقيدات الحكومية عين عون على المالية.. وقلب بري عليها

بيروت: ناجي يونس

يرى مصدر مطلع ضمن فريق 8 آذار ان إيران اليوم حريصة على ابراز إيجابيتها مع العرب والغرب خصوصا مع الولايات المتحدة. ومن جراء هذا الموقف الإيراني بذل حزب الله جهودا مضنية مع عون لتذليل العقبات أمام ولادة الحكومة وهو مستعد ان يعطي حقيبته من حصته للتيار الوطني الحر الذي يهتم كثيرا لحصوله على وزير شيعي. والى جانب التعقيدات المتصلة المتصلة بإصرار العماد عون على وزارتي الطاقة والاتصالات ظهرت مشكلة بين عون وبري، فالأول عينه على وزارة المالية أما الثاني فيتمسك بها إلى أبعد الحدود.

وكان سلام قدم مجموعة من الحقائق لقوى 14 آذار ومجموعة أخرى لقوى 8 آذار وعلى هذين الفريقين أن يتفقا على الحصص بين بعضهما البعض الى جانب اتفاق سلام مع الرئيس سليمان والنائب جنبلاط على الحقائق التي تعود اليهم. وفي نهاية المطاف يعود لسليمان وسلام وهدهما أن يحسما شكل الحكومة والأسماء التي يمكن ان تؤر. حزب الله مريك من جراء مواقف عون فهو لا يريد الذهاب من دون حليفه الأالصق،

وحرصه كبير جدا على الإسراع في التشكيل. النائب سليمان فرنجبية بلغ الرئيس سلام انه موافق على المشاركة في الحكومة بغض النظر عما سيكون عليه موقف عون في هذا الإطار. وإذا استقال وزراء عون في أي حكومة سياسية فستعلن من دون موافقته! وأوضح ان حزب الله سيطلب من وزيريه أن يستقيل، بحسب بيان أحزاب 8 آذار في الرابية. موقف بري وجنبلاط أقل حماسة للاستقالة إذا ما استقال وزراء عون، وقد يكون بري وحزب الله وجنبلاط قد تفاهموا على توزيع أنوار في هذه الحالة بما يرضي عون ولا يسقط الحكومة. أما سليمان وسلام فيدرسان احتمال إصدار حكومة سياسية بمن حضر إذا جاز التعبير. تيار المستقبل سيسند حقيقتي الطاقة والزراعة الى متخصصين في هذين المجالين، أما الداخلية فهي ستذهب الى النقيب السابق رشيد درباس. وستسند حقيبته الإعلام لمحمد المشنوق، وستكون الخارجية لشخصية مسيحية قريبة من 14 آذار.

نفت ما تردد عن اتفاق بين «المستقبل» و«الوطني الحر» مصادر لـ «الأنباء»: الحريري لم ينس أن التخطيط للانقلاب على حكومته جرى في الرابية

بيروت - محمد حرفوش

نفت مصادر قيادية في قوى 14 آذار ما تردد عن اتفاق قد تم بين العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري لتأسيس علاقة جديدة والتخطيط لـ «المستقبل».

وأشارت المصادر الى حملة مبرجة تقوم بها بعض قوى 8 آذار بهدف تشويه مواقف الحريري وزيادة الشرخ بينه وبين حلفائه على خلفية التباين أو التقاطع الذي ظهر في المواقف من الحكومة، نافية ان يكون الحريري مع المدورة الجزئية في الحقائق. ولقحت المصادر الى ان ما يقوم به التيار الوطني الحر هو استثمار شعبي ومحاوله شد عصب جمهوره، مستبعدة لجوء عون الى اصطفاط جديد خارج إطار 8 آذار. وكشفت المصادر ان التواصل بين الحريري ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع مستمر، وان التستيق جار على قدم وساق بين مكونات 14 آذار، لأن الهم الأساسي لدى

هذه القوى يبقى في الحفاظ على وحدة صفوفها لتتمكن من اجتياز المرحلة الراهنة. وأكدت ان التحالف بين «المستقبل» والقوات سيخرج أقوى من امتحان الحكومة، مشيرة الى ان عواصف كثيرة مرت داخل 14 آذار، منها عاصفة زيارة الحريري الى دمشق وعاصفة المشروع الأثروندكسي.. ولكن ما من شيء قد اهتزت وادي الى انفرط 14 آذار. وأكدت المصادر ان الحريري لم ينس بعد دور عون ومشاركته مع حزب الله في الانقلاب على حكومته، خصوصا ان هذا الانقلاب قد تم الإعداد له في الرابية التي تتحمل اليوم مسؤولية عرقلة تشكيل الحكومة من خلال تمسك عون برفض المدورة ودعوة الرئيس تمام سلام الى الاعتذار، الأمر الذي يساهم في ترسيخ المخاوف من فراغ يهدد النظام السياسي اللبناني الذي أرساه «اتفاق الطائف»، وما يسعى الحريري الى تفاديه عبر تسهيل كل ما من شأنه تسهيل عملية التشكيل.

تحليل إخباري

الحكومة العالقة في «مربع المدورة»: هامش الاحتمالات والخيارات «يضيق»

بيروت: كان من المفترض أن يكون شهر يناير هو شهر حسم الملف الحكومي، ولكن المواعيد التي حددت لإعلان «حكومة ما» سقطت تناعا وحركة الاتصالات المكثفة تلاشت فجأة وفسحة الأمل تقلصت وسقف التفاوض برؤية حكومة جامعة سريعا قد انخفض. الأوساط المعنية والمهتمة بالملف الحكومي منهكة بفق لغز التعثر المفاجئ وتحديد أسبابه وما إذا كانت إقليمية مرتبطة بـ «جنيف 2» والتوتر الإيراني - السعودي على هامشه، أم داخلية ومرتبطة بصراع الأجيال والأدوار عشية انتخابات رئاسة الجمهورية. وهذه الأوساط كانت انشغلت منذ أسابيع بفق لغز الصعود المفاجئ للحكومة الجديدة بعد سبات عميق دام تسعة أشهر.

ولكن بمعزل عن حركة «الصعود والهبوط» وما يكتنفها من غموض والتباس، فإن صورة الاحتمالات والخيارات الحكومية باتت أكثر وضوحا بعدما رست على ثلاثة: الأول: الحكومة الحيداية التي يمكن القول إنها باتت في أسفل لائحة الاحتمالات، لا بل لم تعد واردة أقله في هذه المرحلة حتى في حسابات الرئيس ميشال سليمان الذي لوح بها كورقة سياسية ضاغطة منذ شهرين لتحريك الملف الحكومي في ظل سباق مع الوقت وتنازل المهل الدستورية وإقتراب موعد الاستحقاق الرئاسي. ولكن مع فتح ملف الحكومة السياسية الجامعة وتوافر فرص جدية لتشكيلها، لم يعد الرئيس سليمان متحمسا لـ«الحكومة الحيداية»، خصوصا بعدما تأكد من حجم العقبات والمخاطر السياسية التي تعتريها: حزب الله يرفضها المطلق لأنها تستهدفه ولا تعني سياسيا بالنسبة له إلا أمرا واحدا «إبعاده عن الحكومة»، الرئيس

بري يؤكد أن حكومة كهذه لن يدعها تصل الى البرلمان ولن تنال الثقة، جنبلاط يقول إنه لن يكون في عدادها وسينسحب منها، وإنه لن يسير إلا بحكومة 8-8-8 النتيجة ان الحكومة الحيداية ستسقط بعد إعلانها مباشرة باستقالة أكثر من ثلث أعضائها، ويفرض سقوطها إجراء استشارات تكليف جديدة لن تعيد تمام سلام وربما تعيد الرئيس نجيب ميقاتي أو من يريده فريق 8 آذار زائدا جنبلاط.

الثاني: حكومة سياسية جامعة أمر واقع وتكون «حكومة بمن حضر»، أي يصار الى إصدار مراسيمها بالاتفاق بين سليمان وسلام ويراعى في توزيع حقائبها الاعتبارات السياسية والطائفية ولكن من دون أخذ موافقة مسبقة من القيادات السياسية ورؤساء الكتل الذين يرضون أمام أمر واقع ويكون عليهم إما ان يتعاطوا معه أو ان يرفضوه، مشاركة أو انسحابا. ثمة اعتقاد سائد ان حكومة كهذه يمكن ان تمر وأن تعيش والرهان هنا على تأمين غطاء إسلامي لها من الثلاثي: الحريري - بري - جنبلاط، وغطاء مسيحي من الثلاثي: سليمان - الجميل - المستقلون (في 14 آذار) ولكن هذا الاعتقاد ليس في محله لأن مقاطعة عون لحكومة مفروضة عليه ستكون حتمية معتبرا أنها ستكون منسقة مع الجميع إلا معه، وهذه المقاطعة ستجرى الى مقاطعة كل فريق 8 آذار زائدا جنبلاط: حزب الله يتضامن مع عون، بري يتضامن مع حزب الله، جنبلاط يتضامن مع بري. الثالث: حكومة سياسية جامعة متوافق عليها لا تنتج أزمة جديدة وإنما تشكل ضمانة وحماية للمرحلة السياسية المقبلة للحكومة

باستحقاق مفصلي هو الاستحقاق الرئاسي. هذه الحكومة تفتح الطريق أمام انتخابات الرئاسة وتجعل الاتفاق على رئيس جديد ممكنا. وإذا تعذر إجراء الانتخابات لسبب أو ظرف ما، فإنها تتولى إدارة مرحلة الفراغ الرئاسي من دون مشاكل وخضات، وفي الحالتين تكون قد أدت دورا إيجابيا في تهدئة الصراع ومنع انزلاقه في اتجاه الشارع والفتنة وفي تقطيع الاستحقاق الرئاسي ومنع نشوب أزمة حكم ونظام سواء حصلت الانتخابات أم لم تحصل. هذه الحكومة متوقفة عند عقدة التمثيل المسيحي لأن عدم مشاركة التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية فيها لأسباب مختلفة يقوض ميثاقيتها وقاعدتها المسيحية ويجعل حكومة سلام بتراف مثل حكومة السنيورة نهاية عام 2006 بعد انسحاب وزراء حزب الله وأمل منها وبما أن موقف د.جعجع هو موقف نهائي في مقاطعته للحكومة لأسباب مبدئية تتعلق بالموقف من حزب الله وسلاحه وقاتله في سورية، فإن التركيز سيكون على معالجة «مشكلة عون» وتفكيك عقدة المدورة في الحقائق. اقتراحات وأفكار عدة طرحت لتذليل اعتراض عون وإقناعه بالمشاركة على قاعدة المدورة: اقتراح صادر عن جنبلاط بأن يعطى وزارة الخارجية، كان سبقة اقتراح بأن يعطى عون وزارة المال، وأن يصار الى تعيين شيعي من كتلته النائب عباس هاشم) أو أن تعطى وزارة المال لجبران باسيل مقابل تخليه عن الطاقة على ان تكون وزارة الدفاع للشيعية، ولكن الوزير الشيعي الحسوب على رئيس الجمهورية (العميد حناوي). أغلب الظن أن عون متمسك بحقيبته الطاقة ومستعد للتفاوض على

وزارة الاتصالات لمقاومتها بـ «الأشغال»، وهذا الموقف من جانب عون المدعوم من حزب الله يضع الكرة في ملعب الرئيس المكلف تمام سلام: إما أن يوافق على بقاء وزارة الطاقة مع الوزير جبران باسيل ككمن لتشكيل الحكومة، وإما أن يرفض التراجع عما تعهد به من مدورة ويصبح أمام خيارين: إقناع الرئيس سليمان بخيار حكومة أمر واقع. أو الاعتذار بعدما استنفد فرصته. كما يمكن سلام أن يستمر على الحال التي لازمته عشرة أشهر: لا يشكّل.. ولا يعتذر.. ويبقى كذلك حتى ربع الساعة الأخير من ولاية الرئيس سليمان. خلاصة الملف الحكومي في ضوء كل ما تقدم وما آل إليه من احتمالات وخيارات، هي أن هذا الملف بات أمام احتمالين: 1- تأليف حكومة سياسية جامعة بطريقة توافقية وبولادة طبيعية. وهذا ما لم يعد متسيرا وممكنا من دون حل «عقدة عون» وإرضائه وتجاوز «عقدة المدورة». 2- عدم التأليف وسقوط كل الصيغ الحكومية من «الحيداية» إلى 8-8-8 كأمر واقع إلى السياسة الجامعة المتفق عليها وهذا يعني وضع الاستحقاق الحكومي جانبا والقفز الى «الاستحقاق الرئاسي». فتكون الحكومة جزءا من عملية التفاوض على الرئاسة، وتكون بشكل خاص ورقة أساسية في يد الرئيس ميشال سليمان الذي لا يسقط من يده ورقة «الحكومة الحيداية»، كما انه لا يقدم عليها ولا ينفذها في هذه المرحلة. هذه الورقة يلوح بها أو يهدد بها للدفع باتجاه بت الاستحقاق الرئاسي، انتخابا أو تمديدا. والحكومة الحيداية تبقى، وحتى الربع الساعة الأخير، قرارا سياسيا مع وقف التنفيذ.

وزير الدولة في حكومة تصريف الأعمال أكد أن ليس هناك ما يمنع بقاء وزراء عون حيث هم خير الدين لـ «الأنباء»: «جنيف 2» طبخة بحص

بيروت - زينة مطارة

رأى وزير الدولة د.مروان خير الدين انه ليس هناك من يتقصّد عرقلة وصول التشكيلية الحكومية الى خواتيمها المرجوة، إنما النظام الأساسي في لبنان المدني على المحاصصة الطائفية غالبا ما يُنتج موافق ومتسدة حيال توزيع الحقائق وإسناد المسؤوليات، كما لو أن الوزارات هي ملكية خاصة لهذا الفريق السياسي أو لتلك الطائفة، مستندركا بالقول انه ليس هناك ما يمنع بقاء وزراء التيار الوطني الحر في وزاراتهم، وتحديدات في ورزاتي الطاقة والاتصالات لاستمرارية العمل، وذلك لاعتباره أنه في حال سلمت النوايا فإن عمر الحكومة الفعلية لن يكون طويلا، نظرا لولادتها على مسافة ثلاثة



مروان خير الدين

أشهر من الاستحقاق الرئاسي، فهي بالتالي لن تحكم عمليا أكثر من شهرين تبعا لحاجتها الى شهر إضافي بعد ولادتها لصياغة بيانها الوزاري ونيلها الثقة، ما يعني من وجهة نظر خير الدين ان غير المنحدي خوض معارك سياسية على جبهة المدورة في الحقائق والحصص وهدر المزيد مما سيتبقى من عمر الحكومة السلامية. وردا على سؤال حول احتمال وقوع لبنان في الفراغ الرئاسي وبالتالي استمرار حكومتين يعينون عملها، لفت خير الدين في تصريح لـ «الأنباء» الى أن الأهم في موقف الرئيس الحريري واتفاق الفرقاء السياسيين على التشكيلية الحكومية هو استنابيه على الاستحقاق الرئاسي بما سيسهل حتما عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية،

علما أن احتمال الوقوع في الفراغ وارد نظرا لانعكاس الأوضاع الإقليمية والمواقف الدولية المتقلبة حيال أزمات المنطقة على لبنان: وردا على سؤال حول قدرة الدولة اللبنانية على التعامل لاحقا مع المحكمة الدولية على مستوى تسليم المتهمين الخمسة بجريمة الاغتيال، لفت خير الدين الى أن أكثر ما يدعو للأسف هو أن الدولة اللبنانية ضعيفة وهشة وغير قادرة على اعتقال المسلحين في طرابلس الذين يعينون بأمن الطرابلسيين ويزهقون أرواح المدنيين الأبرياء بسبب الغطاء السياسي الملقى عليهم، فكيف بقدرتها على مقاربة ملف بمستوى اغتيال الرئيس رفيق الحريري الذي أدخل لبنان واللبنانيين في نفق من الهستيريا السياسية الدائمة، على صعيد آخر، وعن قراءته

لما سيخرج به مؤتمر «جنيف 2»، لفت خير الدين الى أن ما يمكن استخلاصه حتى الساعة أن الخطابات المتعددة التي القاها الفرقاء المؤتمرون، مبنية على «فشة خلق»، أكثر منها على الواقعية، في وقت ان المطلوب قبل الفرض بالتفاصيل الروتينية، هو اتخاذ قرار حاسم بوقف إطلاق النار لوقف حمام الدم في سورية، كاتطلاقة أساسية لمناقشة كيفية التعاطي مع الإرهاب الذي بات يهدد بالمعق حضارات الدول وثقافتها والذي يدفع لبنان ثمنه بين الفينة والأخرى، هذا من جهة، معتبرا من جهة ثانية أن جيش النظام السوري وحده قادر على تطبيق قرار وقف إطلاق النار لنظر لعدم انضباط الآخرين والتزامهم بالقرارات الدولية، لذلك يرى خير الدين أن مؤتمر «جنيف 2» «طبخة بحص».

أخبار وأسرار لبنانية

● **14 آذار تتسائل: «لماذا وافق حزب الله، في الاتصالات التي فوض بها رئيس البرلمان نبيه بري مع رئيس «جبهة النضال الوطني» اللبنانية، على المدورة في الحقائق الوزارية والنقاط الأخرى من دون أن يستيق ذلك بتفاهم متين مع العماد ميشال عون؟»** ألم يكن يعلم أن الأخير سيرفض هذا الاتفاق وينسفه؟». ويوحى أصحاب هذا السؤال بأن حزب الله ترك الأمور تجري على وقع الوضع الإقليمي، وأنه عاد عما فوض بري به من اتفاقات لأوليوية في سياسته، وأنه لولا أهمية هذا العامل لما زار جنبلاط قبل يومين السفارة الإيرانية للتأكيد على الدور المساعد لطهران. ● **المستقبل والمدورة: أكتد مصادر قيادية في تيار «المستقبل» أنه لا صحة لكل ما أشيع عن أن زعيمه الرئيس سعد الحريري تراجع عن مبدأ تطبيق المدورة في الحقائق الوزارية، وقالت إنه لا يزال عند موقفه الذي أعلنه في مقابلته التلفزيونية الأخيرة ولن يتزحزح عنه قيد أنملة. وأوضحت أن الكرة الآن في ملعب 8 آذار الذي يحاول بعض أطرافه الهروب الى الأمام في محاولة للإيقاع بين الرئيس سلام وتيار «المستقبل» الذي يتصرف منذ اللحظة الأولى لتكليف سلام بأن مسألة تشكيل الحكومة من صلاحياته بالتشاور مع الرئيس**

سليمان. ● **غناوين عربية: لم يفتح بعد ملف الاستحقاق الرئاسي جديا في العمق. لكن العاملين على هذا الخط باتوا يتحدثون عن عناوين عريضة تتعلق بهذا الاستحقاق، يجري العمل على احترامها، وهي: 1 - حصول هذه الانتخابات في موعدا الدستوري، وعدم الانزلاق الى أي نوع من أنواع الفراغ أو التمديد. 2 - صورة الرئيس المقبل يجب أن تتوافق مع المسار العام الجديد في المنطقة، ما يسمح للبنان بمواكبة المرحلة التي يستعد الشرق الأوسط لدخولها. 3 - بات من شبه المؤكد أن الرئيس المقبل سيكون من الفئة التي تعتبر وسطية، والقادرة على التواصل مع جميع الأطراف والربط في ما بينها. وهذا لا علاقة له بـ «اختصاص» الرئيس، لجهة ما إذا كان دوره سيكون عسكريا أكثر مما هو سياسي أو اقتصادي. 4 - سيكون لسكل من الرياض وطهران دور في إيضاح الطبخة الرئاسية، مع عدم استبعاد المواكبة الروسية لها، كما الفرنسية. وفي هذا الإطار يمكن إدراج زيارة نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف بيروت بعد أيام.**